



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The effect of the variables of the banking stability index on the value of the banking sector shares in the Iraqi Stock Exchange

Researcher: Haider Jaber Meteab
College of Administration and Economics
University of Baghdad

haider.jaber1203a@coadec.uobaghdad.edu.iq

Lecturer. Dr. Hanadi Seker Makttoof
College of Administration and Economics
University of Baghdad

hanadi.sager@coadec.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The research aims to study the effect of the variables of the banking stability index on the value of the banking sector shares for the Iraqi stock market, as the variables of the banking sector index are a useful tool for examining the safety and health of the banking sector. As well as a performance for measuring the banking stability index consisting of four sub-indicators (the capital adequacy index, Asset quality index, liquidity index, profitability index) for the period (2015-2020). And represent the banking sector of the Iraq Stock Exchange in the research community, while the research sample was represented by (25) banks for the banking sector in the Iraq Stock Exchange, the data were collected through monthly bulletins and the annual reports of the Iraq Stock Exchange and the reports of the Central Bank of Iraq. The Ministry of Planning, with reliance on some financial and statistical methods used to analyze data such as (SPSS 24), (E Views V.9) and (Excel), simple linear regression equation, and multiple linear regression equation the arithmetic mean, the standard deviation and the coefficient of variation. The research reached several results, the most important of which is that the banking sector has achieved a capital adequacy ratio much more than the minimum (15%) of the adequacy rate the capital adequacy, according to the instructions of the Central Bank of Iraq, and in all the criteria mentioned in the Iraqi Banking Law (12%), and explains one of the reasons for the increase in the annual increases in capital adequacy. There is no significant effect of the banking stability index on the stock value, but some of the sub-indices of the banking sector index have an impact on the stock value.

Keywords: Indicators of banking stability - stock market value.

تأثير متغيرات مؤشر الاستقرار المصرفي على قيمة أسهم القطاع المصرفي
لسوق العراق للأوراق المالية

م.د. هنادي صكر مكطوف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

الباحث: حيدر جابر متعب العبيدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة تأثير متغيرات مؤشر الاستقرار المصرفي على قيمة أسهم القطاع المصرفي لسوق العراق للأوراق المالية، إذ تعد متغيرات مؤشر القطاع المصرفي أداة مفيدة

لفحص سلامة وصحة القطاع المصرفي، وكذلك أداء لقياس مؤشر الاستقرار المصرفي المتكون من أربعة مؤشرات فرعية (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الموجودات، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية) للفترة (2015-2020)، وتمثل القطاع المصرفي لسوق العراق للأوراق المالية بمجتمع البحث، في حين تمثلت عينة البحث بـ (25) مصرفاً للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية، تم جمع البيانات من خلال النشرات الشهرية والسنوية لسوق العراق للأوراق المالية وتقارير البنك المركزي العراق ووزارة التخطيط، مع الاعتماد على بعض الأساليب المالية والاحصائية المستخدمة لتحليل البيانات كبرنامج (SPSS 24)، وبرنامج (E Views V.9) وبرنامج (Excel)، ومعادلة الانحدار الخطي البسيط، ومعادلة الانحدار الخطي المتعدد، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، وتوصل البحث إلى نتائج عدة أهمها أن القطاع المصرفي حقق نسبة كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن الحد الأدنى (15%) لمعدل كفاية رأس المال، وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي، وفي جميع المقاييس الواردة في قانون المصارف العراقي (12%)، وذلك بسبب الزيادات السنوية في كفاية رأس المال. لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر الاستقرار المصرفي في قيمة الأسهم، ولكن بعض المؤشرات الفرعية للمؤشر القطاع المصرفي لها تأثير على قيمة الأسهم.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الاستقرار المصرفي-القيمة السوقية للسهم.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من أهم مكونات النظام المالي ومن أسرع القطاعات نمواً، إذ تشكل الصناعة المصرفية السليمة عنصراً أساسياً في قطاع الخدمات المالية. لا تقتصر المصارف في الوقت الحاضر على خدمات الوساطة المالية فحسب، بل تشارك أيضاً في تقديم خدمات متخصصة لزيائنها من أجل تلبية احتياجات الزبائن المتغيرة باستمرار بسبب التطور السريع للصناعة المصرفية فمن الممكن استخدام الموارد المالية للبلد بشكل صحيح من خلال المصارف لأنها بمثابة العمود الفقري للقطاع المالي والذي يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد لأنه يتوسط بين مجالات توليد الأموال الفائضة ومجالات إنشاء الموجودات المنتجة، وبالتالي يلعب دوراً حيوياً في بناء الاقتصادات الكبرى. وعليه فإن هيكليّة البحث تضمنت أربعة مباحث، إذ تناول المبحث الأول منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة، كما وُحُصص المبحث الثاني للأطار النظري، فيما تناول المبحث الثالث الجانب العملي والذي خُصص لتحليل البيانات ومناقشة النتائج، وأما المبحث الأخير فخصص لذكر أبرز الاستنتاجات.

المبحث الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

أولاً. منهجية البحث:

١. مشكلة البحث: ازداد الاهتمام مؤشرات الاستقرار المصرفي من قبل الكثير من البنوك المركزية في العالم لأنه يعطي صورة أفضل عن أداء وسلامة الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة في قياس أداء وسلامة الجهاز المصرفي، خاصة في الازمات والتقلبات التي يشهدها العالم سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي والتي لها تأثير على الاستقرار المالي. إذ

تشير التجارب من خلال الأزمات المالية التي جرت في جميع أنحاء العالم وبشكل خاص الأزمة المالية العالمية عام (2007-2010) إلى أنه ينبغي أن تلعب المصارف دورا مهما ومباشرا في الحفاظ على الاستقرار المالي لضمان النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، لذا تتجسد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

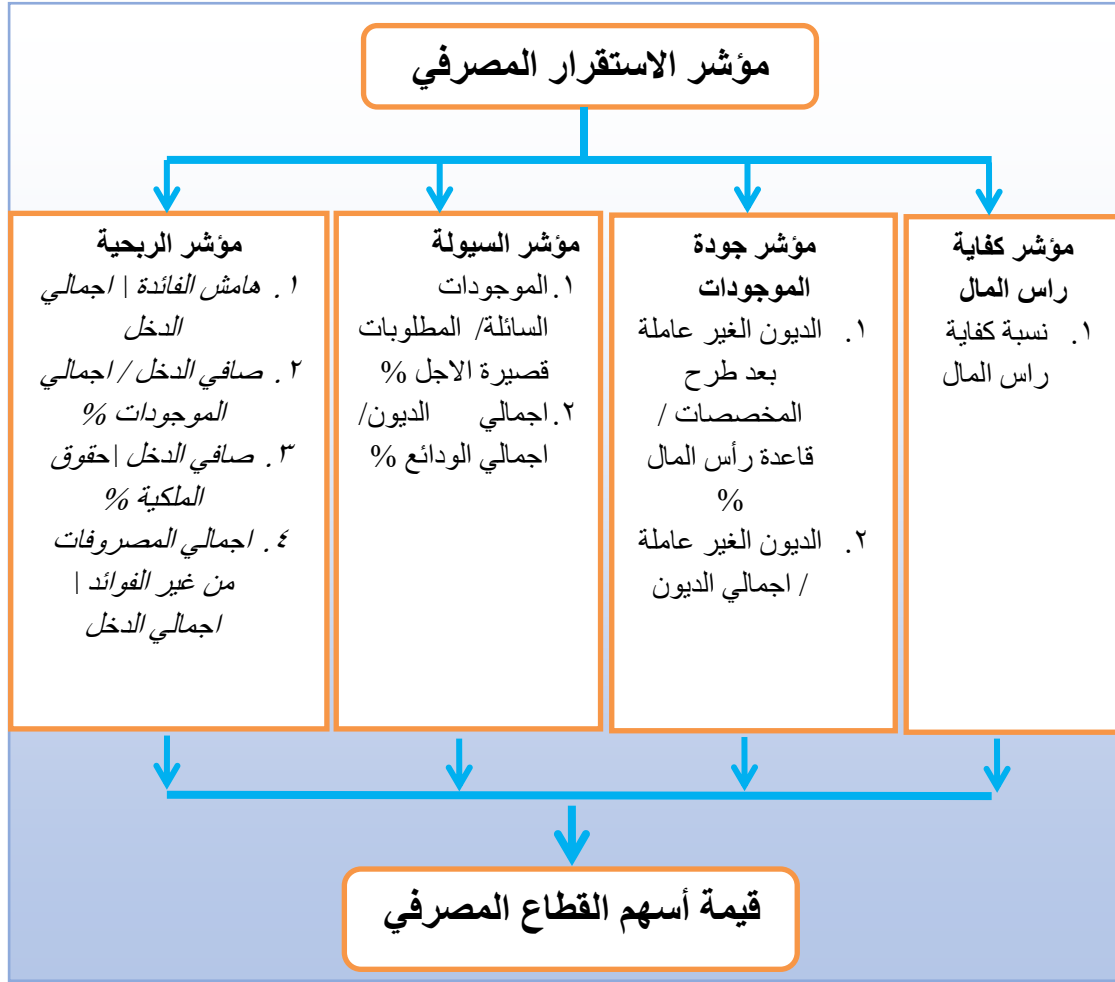
- أ. هل استطاع مؤشر الاستقرار المصرفي قياس سلامة أداء القطاع المصرفي بدلا من الاعتماد على مؤشرات منفردة كمؤشر السيولة أو مؤشر الربحية أو كفاية رأس المال أو جودة الموجودات؟
- ب. هل يعد أداء القطاع المصرفي جيد وقادر على الاستمرار في ظل الازمات والتقلبات التي يشهدها العالم؟
- ج. هل يوجد تأثير لمؤشرات الاستقرار المالي على قيمة أسهم القطاع المصرفي؟
- د. هل يوجد تأثير لعناصر مؤشر الاستقرار المصرفي منفردة على قيمة أسهم القطاع المصرفي؟

٢. أهمية البحث:

- أ. أهمية البحث تتمحور حول ضرورة وجود مؤشر أو نموذج يعمل على قياس استقرار القطاع المصرفي ليكون بمثابة أداة لمساعدة ادارة المصارف في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية بفاعلية وكفاءة.
- ب. قدرة مؤشر الاستقرار المصرفي واهميته في التعرف على سلامة وملائمة القطاع المصرفي وقدرته على تحمل الاعسار أو الخسائر المحتملة، وكذلك مواجهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها في الأزمات.
- ج. أهمية البحث موصولة بأهمية القطاع المصرفي لمساهمته في تحقيق الاستقرار المالي لجميع قطاعات البلد ككل.

٣. أهداف البحث: ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل وتقييم الاستقرار المصرفي باستخدام مؤشر الاستقرار للقطاع المصرفي.
 ٢. تحليل وقياس مؤشر الاستقرار المصرفي وتأثيره على قيمة أسهم القطاع المصرفي.
 ٣. تحليل وقياس مؤشر كفاية رأس المال وتأثيره في قيمة أسهم القطاع المصرفي.
 ٤. تحليل وقياس مؤشر جودة الموجودات ومدى تأثيره في قيمة أسهم القطاع المصرفي.
 ٥. تحليل وقياس مدى تأثير مؤشر السيولة في قيمة أسهم القطاع المصرفي.
 ٦. تحليل وقياس مدى تأثير مؤشر الربحية في قيمة أسهم القطاع المصرفي.
- ## ٤. المخطط الفرضي:



الشكل (١): المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الورد

٥. **فرضيات البحث:** اعتمد الباحثان فرضية رئيسية وانبثقت منها فرضيات فرعية تتناسب مع متغيرات وطبيعة البحث المتمثلة بمؤشر الاستقرار المصرفي كمتغير مستقل وقيمة أسهم القطاع المصرفي كمتغير معتمد وهي كالآتي:
(عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمؤشر الاستقرار المصرفي في قيمة أسهم القطاع المصرفي)).

وانبثقت عن الفرضية الرئيسية أربع فرضيات فرعية وعلى النحو الآتي:

- أ. عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمؤشر نسبة كفاية رأس المال في قيمة أسهم القطاع المصرفي.
 - ب. عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لمؤشرات نسبة جودة الموجودات في قيمة أسهم القطاع المصرفي.
 - ج. عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لمؤشرات نسبة السيولة في قيمة أسهم القطاع المصرفي.
 - د. عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لمؤشرات نسبة الربحية في قيمة أسهم القطاع المصرفي.
٦. **مجتمع وعينة البحث:** تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي لسوق العراق للأوراق المالية من عام 2015 لغايه عام 2020، وتمثلت عينة البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتضمنت 25 مصرفاً وكما موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (١): عينة البحث

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال المصرف/مليار
1	المصرف التجاري	1992	250
2	مصرف بغداد	1992	250
3	المصرف العراقي الإسلامي	1993	250
4	مصرف الشرق الأوسط	1993	250
5	مصرف الاستثمار العراقي	1993	250
6	المصرف الاهلي العراقي	1995	250
7	مصرف سومر التجاري	1999	250
8	مصرف بابل	1999	150
9	مصرف الخليج	2000	300
10	مصرف الموصل للاستثمار	2001	252
11	مصرف كوردستان	2005	400
12	مصرف اشور	2005	250
13	مصرف المنصور	2006	250
14	المصرف المتحد	1994	300
15	مصرف ايلاف الإسلامي	2001	250
16	المصرف الوطني الإسلامي	2008	251
17	مصرف جيهان الإسلامي	2008	255
18	مصرف الشمال	2004	300
19	مصرف عبر العراق	2006	264
20	مصرف الائتمان العراقي	1998	250
21	مصرف البلاد الاسلامي (مصرف العطاء)	2006	250
22	مصرف الاتحاد العراقي	2004	252
23	مصرف دجلة والفرات	2005	112
24	مصرف الاقتصاد	1999	252
25	مصرف دار السلام	1999	150

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المنشورة في دليل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة (2021).

٧. الاساليب المالية والاحصائية

أ. المؤشرات المالية:

قيم السهم: إذ تظهر تقارير سوق العراق للأوراق المالية أسعار اغلاق الأسهم والذي يمثل القيمة السوقية لاسهم المصارف، ويوضح الجدول رقم (٢) مؤشرات الاستقرار المصرفي.

الجدول (٢): المؤشرات المالية المعتمدة

المصدر	القانون	مؤشرات الاستقرار المصرفي
Pastory & Marobhe, 2015: 216	الديون الغير عاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال %	جودة الموجودات
Gautam, 2020: 65	الديون الغير عاملة/اجمالي الديون	جودة الموجودات
Mulualem, 2015: 21	نسبة كفاية راس المال	كفاية راس المال
Majumder et al, 2017: 236	الموجودات السائلة/المطلوبات قصيرة الاجل %	السيولة
Pastory & Marobhe, 2015: 216	اجمالي الديون/اجمالي الودائع %	السيولة
Munteanu, 2011: 102	هامش الفائدة/اجمالي الدخل	الربحية
Gitman & Zutter, 2015: 130	صافي الدخل/اجمالي الموجودات %	الربحية
Ross, et al., 2017: 620	صافي الدخل/حقوق الملكية %	الربحية
Munteanu, 2011: 102	اجمالي المصروفات من غير الفوائد/اجمالي الدخل	الربحية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر الواردة في الجدول.

ب. الاساليب الإحصائية: تم استخدام برنامج (SPSS 24)، وبرنامج (EViews V.9) وبرنامج (Excel)، ومعادلة الانحدار الخطي البسيط، ومعادلة الانحدار الخطي المتعدد، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

ثانياً. بعض الدراسات السابقة:

أ. دراسة (Sathyamoorthi et al., 2017)، عنوان الدراسة (تقييم أداء البنوك التجارية المدرجة في بوتسوانا:

Performance Evaluation of Listed Commercial Banks in Botswana: The Camel Model:

تمحورت متغيرات الدراسة، كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، جودة الربحية، وإدارة السيولة، وهدفت الدراسة إلى قياس كفاية رأس المال في بنوك مختارة وأثرها على أداء المالي، وتقييم جودة الأصول للبنوك المختارة وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك، فيما تمثل مجتمع الدراسة البنوك الواردة في هذه الدراسة هي أكبر ثلاثة بنوك تجارية وأقدمها في بوتسوانا، وبالتحديد بنك ستاندرد تشارترد بوتسوانا (SCBB)، بنك باركليز بوتسوانا (BBB)، وبنك بوتسوانا الوطني الأول (FNBB). شكلت البنوك الثلاثة ما مجموعه 79 فرعاً، والفروع الفرعية

بينهما في عام 2015، مدة الدراسة من 2011 الى 2015، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها عام كان أداء البنوك المختارة جيداً من حيث معظمها مكونات نموذج CAMEL، على غرار نتائج موسى (2016) الذي قيم أداء ثلاثة بنوك إسلامية مختارة في الأردن للفترة 2010-2015 بتطبيق CAMEL وأشار إلى أن جميع البنوك المختارة لديها رأس مال كاف. ب.دراسة (Mwaanga et al., 2017)، عنوان الدراسة:

The Log Run-Short Run Relationship Between Exchange Rates and Stock Market Prices:

تمحورت متغيرات الدراسة حول سعر الصرف، وأسعار الأسهم، وهدفت الرسالة إلى التحقق في العلاقة بين سعر الصرف وبين سعر سوق الأسهم في زامبيا، وباستخدام بيانات شهرية، لتسلسل الزمني للفترة من 2004 الى 2016، واعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب المالية والاحصائية تمثلت باستخدام مؤشر (LUSE) لقياس سعر الأسهم في سوق الأوراق المالية، واستخدم اختبار الانحدار الذاتي الموجه (VAR)، القائم على أساس نموذج التكامل المشترك، واختبار فجوة توزيع الانحدار الذاتي (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها لا يوجد علاقة قصيرة المدى، بين سعر الصرف، وسعر سوق الأسهم، باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء الموجه (VECM)، واوصت الدراسة، أنه يجب على المستثمرين، مراقبة حركة سعر الصرف من أجل تخفيف من المخاطر.

ج.دراسة (بكر، ٢٠٢٠)، عنوان الدراسة (تقييم الاداء المالي على وفق نموذج CAMELS وانعكاسه على قيمة المصرف: دراسة تطبيقية في عدد من المصارف العراقية الخاصة) تمحورت متغيرات الدراسة، كفاية رأس المال، الموجودات، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، الادارة، وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الاداء المالي على وفق مؤشرات نموذج camels، وتأثير كل عنصر من المؤشرات على قيمة المصرف، فيما تمثل مجتمع الدراسة بسوق العراق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة فهي تداولات المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بثمانية مصارف، واعتمد الباحث على مجموعة من الاساليب المالية والاحصائية تمثلت كفاية رأس المال، الموجودات، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، الادارة والانحدار الخطي البسيط، واختبار T، واختبار F، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها حققت جميع مصارف عينة البحث نسبة كفاية رأس المال تزيد عن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال.

وتميزت الدراسة الحالية عن سابقتها من خلال الجوانب الآتية:

١. دراسة تأثير عناصر مؤشر الاستقرار المصرفي وفق تحليل منفرد لكل عنصر على حدة، واجمالي عناصر المؤشرات مجتمعة.

٢. استخدام مؤشرات حديثة عكس المؤشرات التي استخدمتها الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الأطار النظري

أولاً. مؤشر الاستقرار المصرفي:

١. مفهوم مؤشر الاستقرار المصرفي: يعد مؤشر الاستقرار المصرفي نموذج حديثاً لتحليل سلامة وأداء المصارف تستخدم فيه معايير عدة وهي كفاية رأس المال وجودة الموجودات والإدارة والربحية والسيولة، وتعد المعلومات المتعلقة بسلامة المصارف ذات أهمية بالنسبة للحكومة

والدائنين المحتملين، إذ تحتاج هذه الأطراف إلى معلومات حول سلامة المصرف لمعرفة حالة المصرف في المستقبل فيما يتعلق بالمزايا التي سيحصلون عليها بعد أن يصبحوا دائنين في هذا المصرف (Nugroho, et al., 2020: 102). كما يعد نموذج مؤشر الاستقرار المصرفي المقياس الرئيسي لتقييم سلامة المصارف بشكل عام ويلعب دوراً مهماً في الإشراف والفحص المصرفي، غالباً ما تتم مقارنة النسب المالية الفردية من الميزانية العمومية للمصرف مع المؤشر التجميعي في تحديد الأزمات أو التنبؤ بها بشكل صحيح (Podpiera, 2008: 118). المؤسسات المالية والمصرفية هي المكون الأساسي لمختلف أنواع البيئة المالية، ويلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً لضمان النمو الاقتصادي للبلاد من خلال توفير تدفق الأموال القيمة وتوليد الاستثمارات (Akter, 2017: 39).

٢. مميزات مؤشر الاستقرار المصرفي (الحاج بكر، ٢٠٢٠: ٣٧) و(زغود، ٢٠١٥: ٦١):

- أ. بناء نموذج قياسي للتنبؤ يستند على البيانات المالية للمصارف ومؤشراتها الرقابية.
- ب. تصنيف المصارف على وفق معيار موحد، وتوحيد أسلوب كتابة التقارير.
- ج. الاعتماد على أسلوب التقييم الرقمي أكثر من أسلوب الإنشائي في اعداد التقارير، يزيد من مصداقيتها ويقلل من حجمها.
- د. الاعتماد على الأسلوب الكمي الرقمي على تطبيق النموذج في عمليات الرقابة والإشراف مع تقييم جميع المصارف وفق معيار واحد.
- هـ. يساعد متخذي القرار في تقليل المخاطر المالية وتحقيق مناعة ضد مخاطر الصدمات المرتبطة بالأزمات المالية واتخاذ اجراءات وقائية لمنع حدوث تلك المخاطر، وتقليل الحد من الآثار والخسائر الناجمة لأدنى حد ممكن.
- و. ويعتمد عمل مؤشر الاستقرار المصرفي في اتخاذ القرارات الرقابية وكذلك الاجراءات التي تعقب التفقيش.
- ز. يحدد درجة الشفافية ومدى المصداقية في ارسال بيانات المصارف للبنوك المركزية ومدى مصداقية المراجع.
- ح. الاعتماد على بنود رئيسية للتفقيش لاختصار الوقت والجهد وعدم التشتت الجهود في تفقيش بنود غير مؤثرة أو غير ضرورية في سلامة الموقف المالي للمصرف.
- ط. انشاء تصنيف شامل وفق منهج موحد للنظام المصرفي ككل وتحليل النتائج على حدة افقيا لكل مصرف ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ثم رأسيا لجميع عناصر الاداء المصرفي المشار اليها للجهاز المصرفي.

مؤشرات الاستقرار المصرفي:

- أ. **كفاية رأس المال:** تعد نسبة كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تقيس سلامة المراكز المالية للمصارف وتعزز كفاية رأس المال قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية المودعين مما يعني أنه كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال عن الحدود الدنيا المقررة بواسطة البنوك المركزية والسلطات النقدية سيكون هنالك تأثير ايجابي أكبر على حالة استقرار النظام المالي المقصود بكفاية رأس المال هو مقدار رأس المال الكافي لامتصاص الصدمات التي تواجه البنوك في عملها وما ينتج عنها من خسائر نتيجة عملية الاستثمار والائتمان والعمليات المصرفية الأخرى (Al-Shammari & Reda, 2022: 221)

ب. **جودة الموجودات:** وتحمل جودة الموجودات أهمية خاصة في نظام الاستقرار المصرفي لأنها تمثل الجزء الأساس في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، إذ أن حيابة المصرف على موجودات ذات كفاءة عالية يعني ذلك توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال (Aspal, 2019: 170)، كذلك تعد نسبة جودة الموجودات مقياس لدرجة القوة المالية للمصرف، وإن قياس جودة الموجودات مهم للغاية بالنسبة للمصارف لأنه يعكس ربحيتها (Boateng, 2019: 44)

ج. **السيولة:** السيولة هي نسبة تهدف إلى قياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. الشركة أو المصرف التي لديها سيولة عالية تعني أنها تستطيع سداد الدين قصير الأجل، لذلك فهي تميل إلى خفض إجمالي الدين، والذي بدوره سيكون هيكل رأس المال أصغر، لذلك يمكن القول أن السيولة تؤثر على هيكل رأس المال، يفضل المديرين استخدام التمويل في الترتيب الأول للأرباح المحتجزة، ثم الديون وأخيراً بيع الأسهم الجديدة، فإن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ستحصل على استجابة إيجابية من سوق الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة أو المصرف بحيث يمكن القول أن السيولة تؤثر على قيمة الشركة (Reschiwati, et al., 2020: 326).

د. **الربحية:** يمكن تعريف الربحية على أنها المقياس النهائي للنجاح الاقتصادي الذي حققته الشركة فيما يتعلق برأس المال المستثمر فيها. يتم تحديد هذا النجاح الاقتصادي من خلال حجم حساب صافي الربح (Pimentel, et al., 2005: 86). إن تحقيق عائد مناسب على مقدار المخاطر المقبول من قبل المساهمين هو الهدف الرئيسي للشركات العاملة في الاقتصادات الرأسمالية. بعد كل شيء، الربحية هو العنصر الدافع لأي استثمارات في مشاريع مختلفة (Lartey, et al., 2013: 7).

ثانياً. الأسهم العادية:

١. **مفهوم الأسهم العادية:** وتمثل الأسهم العادية بأسهم الملكية في المصرف، وتمنح الملكية حملة الأسهم العادية بعض الحقوق والامتيازات التي لا يتمتع بها حملة السندات، ويمكن للمساهمين العاديين التصويت لاختيار مجلس إدارة المصرف، ويمارس مجلس الإدارة بدوره الرقابة العامة على الشؤون، ويجوز للمساهمين العاديين التصويت على القضايا الرئيسية التي تواجه مجلس الإدارة، مثل تغييرات ميثاق المصرف وعمليات الدمج (Melicher & Norton, 2013: 266).

٢. **قيم أسهم العادية:** للأسهم العادية مجموعة من القيم، وتتغير حسب ظروف السوق المالية أو ظروف المصرف. وبعض القيم ثابتة لا تتغير، لأنها مثبتة في السجلات التاريخية، وكما موضحة في النقاط الآتية (Brealey, et al., 2018: 77)، (Ross, et al., 2019: 253)، (حسين وحافظ، ٢٠١١: ١٩٥):

أ. **القيمة الاسمية (Par Value):** تمثل القيمة الاسمية التي تكون مدونة على السهم، وينص عليها في عقد تأسيس المصرف، وتستخدم للتعبير على قيمة الأسهم في الدفاتر، وتشير إلى الحد الأدنى لقيمة الأسهم، وتكون هذه القيمة منخفضة مقارنة مع القيمة السوقية ومع القيم الأخرى، ومع ذلك فإن المستثمرين في الغالب لا يهتمون بها كثيراً، إذ لا توجد علاقة قوية بينها وبين القيمة السوقية للسهم.

ب. **القيمة السوقية (Market Value):** القيمة السوقية هي السعر الذي يمكن به أن يتم تبادل الأسهم في سوق الأوراق المالية في وقت محدد، وتتمثل بالقيمة التي يدفعها فعليا المستثمر لشراء السهم، وهذا السعر يتغير من يوم لآخر، فالقيمة السوقية للسهم تمثل السعر الذي يكون لدى المستثمر الاستعداد أن يدفعه للحصول على السهم، في سوق الأوراق المالية، وتعتمد القيمة السوقية على قدره المصرف أو الشركة المصدرة للسهم على تحقيق الأرباح، فضلا عن الأرباح المتوقعة للاستثمارات المستقبلية.

ج. **قيمة التصفية (Liquidatio Value):** تشير قيمة التصفية الى صافي المبلغ المتبقي أخيرا لتوزيعه على حملة الأسهم العادية في حال إنهاء أعمال الشركة أو المصرف وبيع الموجودات، وذلك بعد أن يتم تسديد جميع المستحقات على الشركة أو المصرف في بداية اقتراب الشركة أو المصرف من الإفلاس ومن التصفية المتوقعة.

د. **القيمة الدفترية (Book value):** القيمة الدفترية للسهم تدل إلى مجموع حقوق المساهمين (حقوق الملكية/عدد الأسهم العادية المصدرة)، وغالبا ما تكون القيمة الدفترية للسهم أقل من القيمة السوقية، وبطبيعة الحال فإن تلك القيمة الدفترية لا تساوي المبلغ الذي يتقاضاه حامل السهم، إذا تم تصفيه الشركة أو المصرف، لأنه في معظم الحالات قد يتم تسجيل الموجودات بالتكلفة التاريخية، وليس بالقيمة السوقية الحالية

هـ. **القيمة الحقيقية (Intrinsic Value):** تعد القيمة الحقيقية للاسهم قيمتها الجوهرية، وعند الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الأساسية لخلق القيمة، وهي ما يهتم المستثمر بالدرجة الأساس على اعتبارها تمثل ما يجب أن تكون عليه قيمة الاسهم، وتختلف القيمة الحقيقية للأسهم العادية عن قيمها السوقية المحددة في السوق المالية، ويعود سبب الاختلاف إلى الأحكام المستخدمة لتطوير القيمة الحقيقية، وقد لا تكون نفس أحكام المساهمين في السوق نفسها، والقيمة الحقيقية تبررها حقائق اقتصادية ومالية متعلقة بالمصرف وبالشركة او تكون متمثلة بقيمة موجودات الشركة أو المصرف، والأرباح، وربحية السهم الواحد، وتوزيعات الأرباح، وآفاق النمو المستقبلية، والغرض الأساسي في تحليل القيمة الحقيقية ومقارنتها بالقيمة السوقية، هو الاقرار على مدى عشوائية الأسعار السائدة، ومع دراسة أنماطها الحالية والمتوقعة، وقد تختلف القيمة الحقيقية عن القيمة السوقية للسهم بسبب التلاعب بأسعار الأسهم، أو عدم توفر معلومات كافية عن أداء المصرف أو الشركة (Ross, et al., 2019: 253).

المبحث الثالث: الجانب العملي (تحليل البيانات ومناقشة النتائج)

١. تحليل البيانات

أ. **تحليل مؤشر الاستقرار المصرفي:** يمكن توضيح مؤشر الاستقرار المصرفي بصورة سريعة من خلال الجدول رقم (٢)، إذ يوضح الجدول قيمة مؤشر الاستقرار القطاع المصرفي لمدة البحث من (2015-2020)، وهو عبارة عن مجموع المؤشرات الفرعية الأربعة، حيث إن أعلى نسبة حققها استقرار القطاع المصرفي كانت في سنة 2020 بمقدار (0.289%)، بالرغم من حدوث أزمة كورونا إلا أن البنك المركزي العراقي استطاع أن يسيطر على الاستقرار القطاع المصرفي من خلال مجموعة من الإجراءات لامتناسص أزمة كورونا، كتأجيل سداد الاقساط وتخفيض الاحتياطي القانوني وغيرها من التحفيزات الأخرى.

الجدول (٢): مؤشر الاستقرار المصرفي

مؤشرات الاستقرار المصرفي	مدة البحث	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	مؤشر الاستقرار المصرفي	0.205	0.181	0.181	0.194	0.190	0.289
كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	0.030	0.045	0.073	0.130	0.069	0.000
جودة الأصول	الديون غير العاملة/ اجمالي الديون	0.011	0.010	0.003	0.000	0.008	0.050
	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال	0.023	0.007	0.000	0.006	0.020	0.050
	نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)	0.028	0.007	0.000	0.008	0.024	0.050
السيولة	نسبة الموجودات السائلة/ الالتزامات السائلة	0.060	0.060	0.016	0.012	0.011	0.000
	نسبة اجمالي الديون/ اجمالي ودائع العملاء	0.001	0.000	0.001	0.003	0.002	0.060
الربحية	نسبة العائد على الموجودات (ROA)	0.000	0.002	0.030	0.005	0.014	0.024
	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.030	0.026	0.025	0.000	0.011	0.015
	اجمالي المصارف من غير الفوائد/ اجمالي الدخل	0.008	0.008	0.005	0.000	0.005	0.040
	هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	0.015	0.016	0.028	0.030	0.026	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج الاكسل

ب. قيمة الاسهم: تظهر القيمة السوقية لاسهم المصارف في تقارير سوق العراق للأوراق المالية ويمثل سعر الاغلاق في نهاية الفترة القيمة السوقية للسهم الواحد. ويوضح الجدول رقم (٣) القيمة السوقية لأسهم المصارف خلال مدة البحث (2015-2020). إذ يتضح من خلال الجدول أن معدل العام للقيمة السوقية لأسهم مصارف القطاع المصرفي بلغت (5.669) دينار للسهم الواحد وبمعدل انحراف معياري بلغ (2.237%). إذ حقق مصرف جيهان الاسلامي أعلى متوسط سعر اغلاق في الاسواق المالية بالمقارنة مع مصارف القطاع المصرفي وبمقدار (16.645) دينار خلال الفترات مدة البحث (2015-2020) كنتيجة للتحقيق المصرف أعلى قيمة سوقية للسهم الواحد في سنوات 2018 و2019 و2020 بواقع (18.650) و(17.970) و(16.260) دينار للسهم على التوالي، كما وحقق المصرف انحراف معياري مقداره (2.206). فيما حقق مصرف الاقتصاد ادنى متوسط قيمة سوقية للسهم الواحد وبمقدار (0.930) دينار وبانحراف معياري بلغ (0.658%) وهو أدنى انحراف معياري بالمقارنة مع مصارف القطاع المصرفي كنتيجة للتقارب للقيم طيلة مدة الدراسة (2015-2020).

الجدول (٣): القيمة السوقية السنوية لأسهم مصارف القطاع المصرفي
خلال مدة البحث (2015-2020)

ت	القطاع المصرفي	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط	الانحراف المعياري
1	المصرف التجاري	7.3	4.89	5.81	5.37	5.32	5.34	5.672	0.849
2	مصرف بغداد	16	10.08	8.97	5.48	3.52	4.28		
3	المصرف العراقي الاسلامي	8.33	5.57	7.25	4.97	4.65	4.53	5.883	1.558
4	مصرف الشرق الاوسط	6.76	4.43	4.84	2.26	1.15	1.29		
5	مصرف الاستثمار العراقي	9.87	6.39	6.14	4.52	2.91	2.87	5.45	2.641
6	المصرف الاهلي العراقي	8.65	4.07	6.29	4.46	5.25	6.85		
7	مصرف سومر التجاري	11.4	10.9	10.8	10.77	7.47	5.28	9.437	2.481
8	مصرف بابل	4.54	2.86	4.07	1.84	0.97	0.95		
9	مصرف الخليج	8.93	4.86	4.79	2.86	1.85	1.62	4.152	2.725
10	مصرف الموصل للاستثمار	3.97	4.24	4.05	2.58	1.82	1.61		
11	مصرف كردستان	20.18	13.26	15.59	13.65	11.9	8.18	13.793	3.985
12	مصرف اشور	6.95	4.47	4.15	3.18	2.61	3		
13	مصرف المنصور	10.28	10.24	10.12	9.6	8.04	7.12	9.233	1.336
14	المصرف المتحد	6.37	2.88	3.38	1.95	0.79	0.84		
15	مصرف ايلاف الاسلامي	6.62	3.44	3.73	2.71	2.23	1.75	3.413	1.735
16	المصرف الوطني الاسلامي	11.98	10.38	11.75	11.48	6.54	5.05		
17	مصرف جيهان الاسلامي			13.7	18.65	17.97	16.26	16.645	2.206
18	مصرف الشمال	5.84	1.2	1.89	1.08		0.18		
19	مصرف عبر العراق				4.9		2.8	3.85	1.485
20	مصرف الائتمان العراقي	9.38	7.68	8.57	3.51				
21	مصرف البلاد الاسلامي			3.8	1.37			2.585	1.718
22	مصرف الاتحاد العراقي	9.9	5.46	2.01					
23	مصرف دجلة والفرات	5.02	2.52	0.25				2.597	2.386
24	مصرف الاقتصاد			0.93					
25	مصرف دار السلام	6.06	1.27					3.665	3.387
	المعدل العام	8.778	5.766	6.212	5.58	4.999	4.2	5.669	2.237

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج الاكسل

٢. مناقشة النتائج: تهدف هذه الفقرة أهم ما توصل إليه الباحثين من تحليلهم لمتغيرات الدراسة بكافة مؤشرات (محاورة) مؤشر الاستقرار المصرفي المتمثل بأربعة مؤشرات رئيسية هي (مؤشر كفاية راس المال X1، مؤشر جودة الموجودات X2، مؤشر الربحية X3، مؤشر السيولة X4) فضلا عن المؤشرات الفرعية لكل من هذه المؤشرات لبيان علاقتها بقيمة الأسهم للقطاع المصرفي ضمن القطاعات سوق العراق للأوراق المالية.
- أ. الفرضية الرئيسية (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الاستقرار المصرفي على قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (٤): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر القطاع المصرفي وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر الاستقرار المصرفي)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.436	0.783	0.612	0.009	0.093

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاكسل.
ويظهر من الجدول رقم (٤) أنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر الاستقرار المصرفي على قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.009) عند مستوى معنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (0.612) وهو أقل من الجدولية البالغة (3.978) عند ذات المستوى وبدرجة حرية (1، 70)، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.093) وكان غير معنويا وفق اختبار t إذ بلغ (0.783) عند مستوى معنوي 5% وهو أقل من t الجدولية البالغة (1.667).
الفرضية الفرعية الاولى: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة كفاية رأس المال في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (٥): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة كفاية رأس المال وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة كفاية رأس المال)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.593	0.536	0.288	0.004	0.064

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاكسل
ويظهر من الجدول رقم (٥) أنه لا يوجد تأثير معنوي للاحد مؤشرات محور القطاع المصرفي وهو مؤشر نسبة كفاية رأس المال (متغير فرعي) في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.004) عند مستوى معنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (0.288) وهو أقل من الجدولية البالغة (3.978) عند ذات المستوى وبدرجة حرية (1، 70)، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.064) وكان غير معنويا وفق اختبار t إذ بلغ (0.536) عند مستوى معنوي 5% وهو أقل من t الجدولية البالغة (1.667).
الفرضية الفرعية الثانية: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر بنسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات الى قاعدة رأس المال في قيمة أسهم القطاع المصرفي).
الجدول (٦): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون وقيمة الأسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة الديون غير العاملة الى إجمالي الديون)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.007	2.790	7.786	0.100	0.316

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاكسل.
ويظهر من الجدول رقم (٦) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال وهو أحد مؤشرات جودة الموجودات في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.100) مما يعني أن النموذج يفسر 10% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم

وباقى النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.007) إذ كانت أقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (7.786) وهي أكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70، 1)، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.316) وكان معنوياً وفق اختبار t إذ بلغ (2.790) عند مستوى معنوي 5% وهو أكبر من t الجدولية البالغة (1.667)، فضلاً عن قيمة Sig. (0.007) التي كانت أقل من المستوى المعنوي 5%.

ز. الفرضية الفرعية الثالثة: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة التغطية) (المخصصات إلى الديون غير العاملة) في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (٧): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة) وقيمة الأسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة التغطية) (المخصصات إلى الديون غير العاملة)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.021	2.367	5.605	0.074	0.272

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاكسل.

ويظهر من الجدول رقم (٧) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة) وهو أحد مؤشرات جودة الموجودات في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.074) مما يعني أن النموذج يفسر 7% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.021) إذ كانت أقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (5.605) وهي أكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70، 1)، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.272) وكان معنوياً وفق اختبار t إذ بلغ (2.367) عند مستوى معنوي 5% وهو أكبر من t الجدولية البالغة (1.667).

ح. الفرضية الفرعية الرابعة: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (٨): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة وقيمة الأسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.000	5.071	25.719	0.269	0.518

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاكسل.

ويظهر من الجدول رقم (٨) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة وهو أحد مؤشرات السيولة في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.269) مما يعني أن النموذج يفسر

تقريباً 27% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) إذ كانت أقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (25.719) وهي أكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70، 1)، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.518) وكان معنوياً وفق اختبار t إذ بلغ (5.071) عند مستوى معنوي 5% وهو أكبر من t الجدولية البالغة (1.667)، فضلاً عن قيمة Sig. (0.000) التي كانت أقل من المستوى المعنوي 5%.

ط. الفرضية الفرعية الخامسة: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (٩): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.000	4.383	19.207	0.215	0.464

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاكس ويظهر من الجدول رقم (٩) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء وهو أحد مؤشرات السيولة في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.215) مما يعني أن النموذج يفسر 21.5% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) إذ كانت أقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (19.207) وهي أكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70، 1).

ي. الفرضية الفرعية السادسة: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة العائد على الأصول في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (١٠): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة العائد على الأصول وقيمة الأسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة العائد على الأصول)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.017	2.436	5.933	0.078	0.280

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية. ويظهر من الجدول رقم (١٠) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة العائد على الأصول وهو أحد مؤشرات الربحية في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.078) مما يعني أن النموذج يفسر تقريباً 8% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.017) إذ كانت أقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (5.933) وهي أكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70، 1).

ك. الفرضية الفرعية السابعة: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (١١): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية وقيمة الأسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.000	4.382	19.200	0.215	0.464

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاكسل.

ويظهر من الجدول (١١) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة العائد على حقوق الملكية وهو أحد مؤشرات الربحية في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.215) مما يعني أن النموذج يفسر 21.5% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) إذ كانت أقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (19.200) وهي أكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (1، 70).

ل. الفرضية الفرعية الثامنة: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر اجمالي المصرفيات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (١٢): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر اجمالي المصرفيات من غير الفوائد إلى اجمالي الدخل وقيمة الأسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر اجمالي المصرفيات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.000	3.762	14.150	0.168	0.410

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ويظهر من الجدول رقم (١٢) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بإجمالي المصرفيات من غير الفوائد إلى اجمالي الدخل وهو أحد مؤشرات الربحية في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.168) مما يعني أن النموذج يفسر تقريبا 17% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) إذ كانت أقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F إذ بلغ (14.150) وهي أكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (1، 70)، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.410) وكان معنويا وفق اختبار t إذ بلغ (3.762) عند مستوى معنوي 5% وهو أكبر من t الجدولية البالغة (1.667).

م. الفرضية الفرعية التاسعة: (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لهامش الفائدة إلى اجمالي الدخل في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (١٣): ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل وقيمة الأسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر هامش الفائدة الى إجمالي الدخل)				
	Sig.	t	F	R2	r
	0.059	1.923	3.697	0.050	0.224

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.
ويظهر من الجدول رقم (١٣) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بهامش الفائدة إلى إجمالي الدخل وهو أحد مؤشرات الربحية في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 إذ بلغ (0.050) مما يعني أن النموذج يفسر 5% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلة بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.059) إذ كانت أقل من المستوى المعنوي 10% وقيمة اختبار F إذ بلغ (3.697) وهي اكبر من الجدولية البالغة (2.779) عند المستوى المعنوي 10% وبدرجة حرية (70، 1).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: يتضمن المبحث الحالي أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال التحليل المالي والاحصائي لهذا البحث،

١. إن القطاع المصرفي حقق نسبة كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن الحد الأدنى (15%) لمعدل كفاية رأس المال، وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي، وفي جميع المقاييس الواردة في قانون المصارف العراقي (12%)، وتفسر أحد أسباب الزيادة إلى الزيادات السنوية في كفاية رأس المال.
٢. لا يوجد تأثير معنوي لمؤشر الاستقرار المصرفي على القيمة السوقية للأسهم، وأيضاً بعض المؤشرات الفرعية للمؤشر القطاع المصرفي لها تأثير على قيمة الأسهم.
٣. إن مؤشر القطاع المصرفي له الأثر الأكبر في ارتفاع نسبة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، وشهد مؤشر الاستقرار المصرفي أعلى ارتفاعاً اثناء مدة البحث (2015-2020) في عام 2020.
٤. إن جودة الموجودات والربحية كان لهم الأثر الكبير في تحقيق الاستقرار المصرفي ومن ثم الأثر في تحقيق الاستقرار المالي إذ حققت جودة الموجودات أعلى نسبة في عام 2020 وكذلك حققت الربحية أعلى نسبة في العام نفسه مقارنة مع فترات مدة البحث (2015-2020) ويعود ذلك لكونهما حقق نسب عالية طيلة فترة البحث.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة اهتمام المصارف بجودة الموجودات واتخاذ الخطوات اللازمة لاسترداد القروض والسلف من العملاء ومن الآخرين، لأنها إحدى المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف بسبب أن هذه المصارف يجب أن تتخذ قراراً أفضل عندما تذهب لمنح القروض والسلفيات في المستقبل.
٢. ضرورة اهتمام البنك المركزي بتحقيق مستوى عالي من الاستقرار المصرفي لأنه يرفع من مستوى الاستقرار المالي، وذلك من خلال وضع سياسات وتسهيلات نقدية واجراءات وقائية للمحافظة على استقرار القطاع المصرفي ولتجنب المخاطر والازمات المصرفية. وضرورة الأخذ بهذه الاجراءات وتطبيقها من أجل تطوير القطاع المصرفي العراقي.
٣. العمل على استقرار القطاع المصرفي عند رسم السياسات المصرفية والنقدية واحتمالات التعثر وتدني في نسبة كفاية رأس المال، والحذر من أي مشاكل قد تطرأ على استقرار القطاع المصرفي.

٤. ضرورة متابعة اداء القطاع المصرفي العراقي. والعمل على تقليل والحد من العوامل التي يمكن أن تعرقل الاستقرار وعملية النمو في القطاع المصرفي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. حسين، وليد حسين وحافظ، عبد الناصر علك، (٢٠١١)، استخدام أسعار الأسهم العادية في قياس كفاءة الإدارة المالية في عينة من الشركات العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٦(١٧).

٢. زغود، صرامة وعبد الوحيد، (٢٠١٥)، الإنذار المبكر باستخدام نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية.

٣. هنادي صكر مكطوف، وسرى ضيغم حازم. (٢٠٢٠). تقييم الاداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة من (٢٠١٤-٢٠١٨)، Journal of Economics and Administrative Sciences، ٢٦(١١٧)، ١٧٩-١٩٩.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Akter, A., (2017), Financial diagnosis using CAMEL model: public versus private banks in Bangladesh. American Journal of Trade and Policy, 4(1), 39-46.
2. Banday, U. J., & Aneja, R., (2019), Twin deficit hypothesis and reverse causality: a case study of China. Palgrave Communications, 5(1), 1-10
3. Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, P., (2018), Principles of Corporate Finance, 12/E (Vol. 12). Mcgraw-Hill Education
4. Drehmann, M., & Tsatsaronis, K., (2014), The credit-to-GDP gap and countercyclical capital buffers: questions and answers. BIS Quarterly Review March.
5. Gautam, K. R., (2020), Financial Performance Analysis of Nepalese Financial Institutions in the Framework of CAMEL. Janapriya Journal of Interdisciplinary Studies, 9(1), 56-74
6. Herrero, A. G., & Del Rio, P., (2004), Financial stability and the design of monetary policy. In Financial Markets in Central and Eastern Europe (pp. 357-391). Routledge.
7. Majumder, M., Hossain, T., & Rahman, M. M., (2017), A camel model analysis of selected banks in Bangladesh. Mohammed Mizanur, A CAMEL Model Analysis of Selected Banks in Bangladesh (November 9, 2017
8. Muluaem, G., (2015), Analyzing financial performance of commercial banks in Ethiopia: CAMEL Approach (Doctoral dissertation, Addis Ababa University
9. Munteanu, I., (2011), The Crisis Effects on Bank Profitability Determinants: Evidence from Romania. Collection of Papers 2011-Volume I, 101.
10. Mwaanga, O., & Adeosun, K., (2017), Decolonisation in practice: A case study of the kicking AIDS out, programme development Jamaica. Journal of Sport for Development, 5(9), 58-69.
11. NWAFOR, M. C., (2018), External reserves: Panacea for economic growth in Nigeria. International Journal of Business and Management, 9 (33)
12. Pastory, D., & Marobhe, M., (2015), The Determinants of the Commercial Banks Profitability in Tanzania: Panel Evidence.

13. Ross, Stephen A, Westerfield, Randolph W. Jordan, Bradford D., (2019), Corporate Finance: Core Principles & Applications, twelfth EDITION, Published by McGraw-Hill Education.
14. Sathyamoorthi, C. R., Mapharing, M., Ndzingo, S., Tobedza, G., & Wally-Dima, L., (2017), Performance evaluation of listed commercial banks in Botswana: The Camel model. Archives of Business Research, 5(10).
15. Saymeh, A. A. F., & Orabi, M. M. A., (2013), The effect of interest rate, inflation rate, GDP, on real economic growth rate in Jordan. Asian Economic and Financial Review, 3(3), 341-354.
16. Schinasi, Garry J., (2007), Seminar on Current Developments in Monetary and Financial Law Washington, D.C., October 23-27, 2006, JEL Classification Numbers: E60, G00